قال الفارضي خوفني ان اذكر رأيا عملي اعمال الثاني وذريني اذكر في
هذه الحالة رأيا عملي اعمال الاول اه وفيه ان هذا مثل اعادة
لفظ الحال ولا تنازع فيه قوله وكذا نحو ما قام الخ لانه ان اضمر في
الفعل المهمل بدون الا تفكس المعنى المراد من الاثبات على وجه
الحصر الى النفي وان اضمر فيه مع الا كان لقائل ما قام الا هو وما
قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان اراد مع حذف الاهو
ورد ان البصريين لا يجيزون حذف الفاعل هنا وهذا التركيب
جائز عنده وان اراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع ومع
الرضي وغيره بان هذا المنع خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا
يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت واكرمت الا زيدا
ورد بان المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير
ضمير بخلاف المرفوع ولا يخفى انه فرق غير نافع مع انه لا يراد
ان المضمر في الفعل المهمل يذكر دون الاول لزوم حذف الفضلة
المحصور فيها ان اضمر مع الاول فكذا مرجوحا بان المحصور فيه
لا يحذف ولو فضلة وانه يقتضي الامتناع اذ لو كان المنصوب
عمدة في الاصل نحو ما علمت وظننت الا زيدا قائما ولم يسوغ
بين المرفوع والمنصوب في الامتناع او الجواز لكان احسن
ثم رأيت الرودائي صحح ترجيح التركيب على التنازع وسوغ
في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا
والحق بانما فعال الذي يفهم المتأمل ان يخرج ذلك انما
هو على ان التنازع وبيانه ان القياس يقتضي ان يقال ما
قام وقعد الا زيد بقولان العاملين وقائما بعد الا فيعمل
احدهما في الظاهر والاخر في ضميره المتصل لكن لما امكن

ارتقا

اتصال هذا الضمير بعامله اللفظي مع ظهوره في الحصر لم يجز لدليله
حال اتصال الضمير بقيد ذلك فقال بفصل بعامله ثم اشير بضمره الى
ما بعده لفظا ومتأخر رتبة لان رتبة الضمير واصله ان يتأخر عن
مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه مرجعا مضمرا
بالا التي قيلت بحسب رتبته واصله فتأخره الاصلي دليل على
انحطاطه وحصره وغرضه تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يقتضيه
له مما نافاها كالاصل في الحصر فقوله لم اذ فقد الحصر وجب
انفصال الضمير انما هو في الضمير الذي عامل مله وهو المتأخر
لفظا ورتبة ولم افق على حد ليستشكل التنازع بعد
انما التي يجب انفصال الضمير بعدها ايضا لافادة الحصر وانما
مثل الافاضل التنازع فيما ان يقال انما قام وقعد زيد
هو والاستعمال على خلافه وجعابه كما تقدم ان الحصر
مدلول التأخر الاصلي ولا يفوت بوجوب انفصال الضمير
بعامله اه باختصار قوله وما ورد الخ كقوله ما صاب
قلبي وافناه وتيمه الا كعاب مذهل ابن شيبانا اه
فيقول بانه من الحذف فالدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل
واجيب بانه يسوغ ذلك وجوده فقيل بامتيار المذكور اه
وفيه ما فيه تامل قوله ويجوز فيما عدا ذكر من المعمولات
استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه في
المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول
فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام وفي
الرودائي يتوسعهم في الظروف دون غيرها الا ترى انه لو لم
يقدر في وقيل صمت واربت اليوم على اه تقدير همت لصح

وينبغي يلزم ان يكون
معمولا مقدما لفظا وح

Copyright © King Saud University